

جريدة الحوار 15/6/2012

لا يستقيم النظام النسبي في الانتخابات النيابية قبل إلغاء الطائفية السياسية"

د. أنطوان سعد لـ "الحوار": المناصفة بدوائر متوازنة

أقصاها 4 مقاعد تعديل الـ60 بجعل بيروت 7 دوائر

والشمال 7 والجبل 14 والبقاع 9 والجنوب 8

كتبت هيام عيد

رأى الاختصاصي في القانون الدستوري الدكتور أنطوان سعد أنه "إذا كانت النسبية تسمح بتمثيل الأقليات في مجلس النواب، فإن اعتماد النظام النسبي في ظل الوضع الحالي لن يؤدي غايته، لأن من الضروري أن يتزامن مع نظام حزبي متطورّ يزيل الخلل الديموغرافي المصطنع بين المسلمين والمسيحيين". وشدد على "أن اعتماد الدوائر الانتخابية الكبيرة سيؤدي إلى تهميش أصوات المسيحيين مع الغالبية الإسلامية من المقترعين، ولن تتمكن الأقلية من الحصول على التمثيل المناسب في المجلس النيابي". وأعلن "أن النسبية المطروحة اليوم تبدو ثوباً مصمماً لنظام غير النظام اللبناني الحالي". وأشار إلى "أن النظام الأمثل الذي يحقق المناصفة في المجلس النيابي، يكون عبر إنشاء دوائر انتخابية متوازنة يراوح عدد المقاعد فيها بين مقعدين أو ثلاثة أو أربعة حداً أقصى".

"الحوار" التقت الدكتور سعد وعرضت معه حيثيات النظام النسبي وأبعاده، وسألته عن التقسيمات الانتخابية الأكثر تمثيلاً لجميع اللبنانيين، وكان الحديث الآتي:

* تبدو النسبية اليوم طرحاً انتخابياً غير واضح المعالم بالنسبة إلى الرأي العام، فما هو النظام النسبي بشكل

مفصل؟

– الأكد أن النظام النسبي من حيث المبدأ، يسمح بتمثيل الأقلية في كل دائرة انتخابية، وقد سبق أن اعتمده بريطانيا لدورة انتخابية واحدة عام 1867. وبرز هذا النظام لتمثيل الأقليات، وبرز معه التصويت بالتراتبية التي تُعطي أفضلية لمرشح على آخر. وقد طرح شارل بوردا هذا النظام في فرنسا واقترح التصويت لمرشح واحد مهما كان حجم الدائرة، وهذا ما هو معمول به في اليابان، حيث إن اليابان كلها دائرة انتخابية وطنية واحدة. ولئلا نخوص كثيراً في نشأة النسبية وتعدّد آليات اعتمادها، نلقي الضوء على أهم سيّات النظام المقترح تطبيقه في لبنان، والذي تحول ملفاً سجالياً وخلافياً بين القوى السياسية، فإن النسبية تدفع نحو التعددية المفرطة، ونحو العمل السياسي الفردي أو الإقطاعي بالمعنى السياسي التقليدي لجهة بروز الشخصية أو الفردية في العمل السياسي. ولا يوجد في هذا النظام منتصر أو مهزوم بالنسبة إلى المجموعات السياسية، لأن هذا النظام يستوعب الجميع.

* ما هي الأسباب التي تحول دون طرح النسبية في قانون الانتخاب اللبناني؟

– لا يصلح النظام النسبي دون وجود نظام حزبي متطورّ يزيل الخلل الديموغرافي المصطنع في لبنان بين المسيحيين والمسلمين، بل يحمي تمثيل المجموعات السياسية الصغيرة الحجم، ولا يؤدي غايته في الدوائر الصغرى، بل في الدوائر الكبرى. وفي لبنان، وبمجرد اعتماد الدوائر الكبيرة، فإن أصوات المسيحيين ستتهمّش مع الغالبية المسلمة من المقترعين. وعلى سبيل المثال، فإن دائرة بعلبك المؤلفة من عشرة مقاعد، حصد "حزب الله" فيها 110 آلاف صوت في مقابل 17 ألفاً نالتها اللائحة المنافسة في الانتخابات النيابية الأخيرة. وإذا اعتمدت النسبية فلن تتمكن الأقلية هناك من حصد أكثر من مقعد نيابي. وبالتالي سيعكس هذا النظام، الحجم الديموغرافي للمسيحيين، أي أن

قدرتهم على إيصال مرشحهم لن تكون أكبر من وجودهم الديموغرافي الذي تقلص من جراء مرسوم التجنيس وضييق مساحة الحرية، والأوضاع الاقتصادية المتردية في السنوات الماضية. كما لا يصلح هذا النظام المقترح في الدوائر الفردية أو الصغرى، لأنه يعطل مفهوم انتصار الأكثرية في الدوائر المؤلفة من مقاعد عدة، ويزيد في أعداد الكتل الصغيرة ما يحرم الحياة السياسية من وجود غالبية متجانسة ومن الاستقرار الحكومي.

* ما هي إذن سينات النسبية؟

— إن أهم المساوئ التي تنتج من تطبيق نظام النسبية المطروح، أنه لا يجوز اعتماده إلى جانب النسبية المقررة أصلاً في المادة 24 من الدستور، التي تقول بأن التمثيل يكون نسبياً بين الطوائف والمناطق، ولذا تعتبر النسبية المقترحة مخالفة لاتفاق الطائف، وبالتالي مخالفة للدستور. كذلك، فإن اعتماد الصوت التفضيلي لن يستطيع في هذه الحالة تأمين مصلحة المسيحيين، لأن المعركة تتحدد في مرحلة تشكيل اللوائح، وفي هذه المرحلة تكون المنافسة بين القوة الناجبة الشيعية والقوة الناجبة السنّية، حتى وإن أعطت هذه القوى حليفها المسيحي فرصة لاختيار ممثليه، لأن لا شيء يضمن أن يستمر هذا الأمر بصورة دائمة.

من جهة أخرى، فإن تطبيق النسبية عملياً في لبنان، قد يؤدي لاحقاً إلى المطالبة بالتمثيل النسبي في الحكومة، الأمر الذي سيعطل دور الرئيس ودور الأكثرية النيابية، وبالتالي يعطل مفهوم النظام البرلماني. وعلى سبيل المثال، فإن حكومة الرئيس سعد الحريري التي اعتمدت هذا النهج لم تتمكن من الحكم بسبب نسبية التمثيل فيها.

* لكن المدافعين عن النسبية يؤكدون أنها تنصف الأقليات؟

— يعبر النظام النسبي عن الوجود الديموغرافي للمسيحيين بحيث لا يتمكن المسيحيون من إيصال أكثر من 36% من النواب في الحد الأقصى عام 2013، وذلك باعتبار أن وجودهم الديموغرافي لا يتجاوز هذه النسبة بل هو أقل منها. إضافة إلى ذلك، فإن النسبية تفتت الإرادة العامة التي تشعب الخيارات السياسية، وتشكل حالة من اللاإستقرار في النظام السياسي. كما لا يمكن إجراء النسبية على معظم المقاعد وفي معظم الدوائر تقريباً، كما لا يمكن تطبيقها على معظم المقاعد في بيروت، وعلى المقعدين العلوي والماروني في عكار وطرابلس، وعلى المقعد الأرثوذكسي هناك أيضاً، والمقعد الكاثوليكي في عاليه، والأرثوذكسي في مرجعيون، والدرزي في بعبدا، والكاثوليكي في المتن... وتطول اللائحة في هذا المجال، وذلك بسبب عدم وجود مقعدين لكل من هذه الطوائف في الدوائر المذكورة. وبالتالي نكون قد خالفنا مبدأ المساواة وجعلنا بعض النواب منتخبين على أساس النظام النسبي والبعض الآخر على أساس النظام الأكثرية.

* ما هو الهدف من طرح النسبية اليوم؟

— إذا طبقنا النسبية كما هي مطروحة، فستؤدي في المحصلة الانتخابية السياسية إلى تثبيت هيمنة الناخب الشيعي على كل المقاعد من غير طائفته، إضافة إلى مقاعد الشيعة باستثناء مقعد واحد في دائرة بعلبك — الهرمل، وتبادل مقعد ماروني في جزين في مقابل مقعد سنّي في صيدا. في حين أن تأثير الناخب السنّي سيتراجع بحدود 7 مقاعد في بيروت و7 مقاعد في الشمال، وعليه يبدو أن النسبية المطروحة تشكل تحديداً لحجم التأثير للناخب السنّي، وتثبيتاً لحجم التأثير للناخب الشيعي، وإقراراً غير مباشر في مناصفة أقرها الدستور ورفضها البعض أو تمسك بها البعض الآخر وبشكل ظاهري فقط.

وعلى سبيل المثال، فإذا أقدمت الأكثرية الحاكمة المنتخبة عن طريق النسبية على حل مجلس النواب، فإن النسبية ستنتج الطبقة السياسية نفسها، لأنها ستنتج كل الممثلين الموجودين أصلاً في الندوة النيابية وهي غير متجانسة، إنما كل منها يعبر عن مصالحته الشخصية، لذلك ستبرز مشكلة في تكوين السلطة.

*بحسب هذه التفسيرات، فإن النسبية تبدو غير قابلة للتطبيق؟

— إن النسبية المطروحة اليوم هي ثوب مصمّم لنظام غير النظام اللبناني، إذ يجب أن يسبقها تطوّر في الحياة الديمقراطية والدستورية والقانونية من خلال الحياة الحزبية، الأمر الذي يجعلها تقضي على المناصفة.

* ما هو النظام المثالي لتطبيقه في لبنان؟

— إن أهم ما أقرّه الطائف هو المناصفة، فيما النسبية المقترحة من وزارة الداخلية، وباعتراف من يؤيدها، لا تؤدي إلى انتخاب أكثر من 50 نائباً تقريباً بإرادة الناخبين المسيحيين، و40 نائباً وفقاً للاقتراح المقدم من لجنة فؤاد بطرس، في حين أن الدستور يمنحهم 64 نائباً. إن هناك أكثر من اقتراح قانوني مثل تقسيم الدوائر الانتخابية في كل لبنان على شاكلة الدوائر المعتمدة في الجنوب، بعد فصل دائرة مرجعيون عن دائرة حاصبيا، أو كما هي معتمدة في دوائر بشرّي وزغرنا والكورة والبترون وجبيل، فيكون عدد المقاعد في كل الدوائر يراوح بين 2 و3 و4 حداً أقصى.

* ما هي نتيجة هذا التقسيم؟

— يحقّق هذا التقسيم للدوائر الانتخابية المناصفة خصوصاً إذا ما اعتمدت آلية الانتخاب على أساس لكل مرشّح صوت واحد، وفي هذه الحالة يجري تطبيق اتفاق الطائف، وتتحقّق المناصفة، وذلك بدلاً من طرح مشاريع معقّدة يشوبها الكثير من الشوائب، وأبرزها أنها لا تحقّق المناصفة، وبالتالي تتعارض مع الدستور وذلك في الوقت الذي يُجمع فيه معظم اللبنانيين على التمسك باتفاق الطائف. وقد نص الطائف على أن يكون أي قانون انتخاب متوافقاً مع المبادئ الواردة في الدستور عام 1990، على أن يجري توزيع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

- أ— بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.
- ب— نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.
- ج— نسبياً بين المناطق.

* إنطلاقاً مما سبق، يبدو قانون الـ60 الأكثر مطابقة للنص الدستوري، على رغم رفض العديد من المسؤولين اعتماده؟

— ما يسمى قانون الـ60 اليوم يختلف عن القانون السابق بعدما جرى تعديله عام 2000 ثم في عام 2005، بحيث قسّم محافظة بيروت إلى ثلاث دوائر انتخابية، ومحافظة جبل لبنان إلى أربع دوائر، ومحافظة الجنوب والنبطية إلى دائرتين، ومحافظة البقاع إلى ثلاث دوائر، ومحافظة الشمال إلى دائرتين. لكن هذا القانون، لم يؤمن التمثيل الحقيقي للأقليات. وبالتالي، ومن أجل إنشاء دوائر انتخابية متوازنة، أقرّح تعديل المادة الثالثة من قانون الـ60 على الشكل الآتي: إعتماد لبنان دوائر انتخابية يراوح عدد المقاعد فيها بين مقعدين وأربعة حداً أقصى، بحيث تبقى الدائرة الانتخابية التي تضم مقعدين أو ثلاثة أو أربعة كما هي، على أن تُقسّم الدوائر الأخرى في بيروت إلى ستة، وفي الشمال إلى سبعة، وجبل لبنان إلى 14 دائرة، والبقاع 9، والجنوب 8 دوائر، على أن تقوم آلية الاقتراع على قاعدة لكل مرشّح صوت، ومن خلال هذا التقسيم يتمكّن المسيحيون والمسلمون من إيصال مرشحيهم مع وجود نوع من التأثير المتبادل المباشر وغير المباشر لبعض الدوائر، لمجموعات على أخرى، لكنه يبقى محدوداً جداً، وفي هذه الحالة يمكن تجاوز مشكلة الخلل الديموغرافي وتتحقّق غاية المشرّع الدستوري من خلال إقرار المساواة بين المسلمين والمسيحيين في التمثيل النيابي الفعلي والصحيح.

أنطوان سعد

مولود في جزين عام 1972

- أستاذ جامعي متخصص في العلاقات الدولية والقانونين الدستوري والإداري.
- محام بالاستئناف.
- عضو لجنة الدراسات القانونية والدستورية في الرابطة المارونية.
- الرئيس التنفيذي للمركز اللبناني للأبحاث والإنماء.